

الفلسطينيون في متاهة لا مخرج منها حالياً



السلطة الفلسطينية، في السبعينات والسبعينات هو ذاته، أيضاً، باتت ثمة أولويات أخرى للأزمة، كما للمجتمعات العربية، وثمة انهيار في المبنى الدولي والمجتمعي لبلدان المشرق العربي، وخاصة مع صعود الخطر الإيراني في المنطقة. طبعاً هذا الكلام ليس دعوة إلى اليأس، أو إلى نقض اليد، إزاء ضرورة الدفع بالتغيير والتجديد الفلسطيني، وإنما هو محاولة لتبيان إشكاليات الوضع الفلسطيني، وصعوبة توليد البديل، للسياسات والبنى والخيارات، في مواجهة بعض الدعوات المتسارعة أو التي تستسهل ذلك.

مجتمع فلسطيني مدني، كما يصعب من قدرة الفلسطينيين على توليد بديل أو على معارضة السياسات والخيارات التي تنتهجها قيادتهم. خامساً، المشكلة أن الأزمة الفلسطينية لا تقتصر على المنظمة، أو على السلطة، أو وظائفها، فهي فوق ذلك تطول الفصائل جميعها، فثمة فصائل موجودة في الشكل، أما الفصائل الأخرى فهي لا تعيش حياة داخلية طبيعية، وهي لا تعقد مؤتمراتها، وتعيش حالاً من التلكس والترهل ما يؤثر، أيضاً، على بنية المنظمة والسلطة. سادساً، لم يعد الزمن العربي أو الدولي، الذي صدت فيه المقاومة

على المعونات الخارجية، التي تتأتى من الدول المانحة (عربية أو أجنبية)، وهذه تعيل قرابة ربع مليون موظف، في وضع لم تشغل القيادة الفلسطينية فيه على تامين موارد ذاتية من شعبها أو شبكات دعم اجتماعية، ما جعلها خاضعة لارتهاق تلك الدول. رابعاً، واضح أن عدم وجود الفلسطينيين في إقليم مستقل، أو في مجتمع، محدد ومتعين، وتوزعهم في بلدان متعددة، مع خضوعهم لأنظمة سياسية مختلفة ومتباينة، يضعف من قدرتهم على التفاعل وإيجاد حل سياسي طبيعي، وهذا بدوره يسهل على القيادة الفلسطينية، ويصعب من تخليق

قرابة ربع مليون موظف (في السلك المدني/الخدمي والأمني)، وهي تمثل مجتمعاً قائماً بذاته من مليون أو مليون ونصف المليون من الأفراد، من الموظفين وعائلاتهم، الذين يعتمدون في موارد عيشهم على السلطة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1967). ثانياً، إن الشرعية الفلسطينية لا تنبع اليوم من الوضع الداخلي، وإنما تنبع أكثر من الوضع العربي والدولي (واضيف الإسرائيلي بعد قيام السلطة)، فدون تلك الشرعيات لا يمكن لشرعية فلسطينية أن تستقر وتترسخ. ثالثاً، إن الفلسطينيين يعتمدون في مواردهم، بالنسبة للسلطة والمنظمة،

أحوال الشعب الفلسطيني، وخياراته السياسية، منذ نصف قرن، فحتى المجلس الوطني الفلسطيني لم يجتمع سوى مرتين في ربع قرن (الدورة 21 عام 1996 والدورة 23 في العام 2018، علماً أن الدورة 22 لعام 2009 عقدت فقط لترميم عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة (التحرير). ثالثاً، ما يفاقم من تلك المشكلة مسألان، أولهما، افتقاد الفلسطينيين لإقليم واحد، نتيجة تشتتهم وتوزعهم على أكثر من بلد، وعلى نظم سياسية متفاوتة، الأمر الذي يحد من استقلاليتهم في اتخاذ قراراتهم، ويعزز من ذلك اعتمادية حركتهم الوطنية في مواردنا على الخارج أكثر من اعتمادها على شعبها. وثانيتهما، تحول الحركة الوطنية الفلسطينية إلى سلطة، تحت الاحتلال، وهي سلطة، تفرض سيطرتها على غالبية الفلسطينيين، وتتحكم بأحوالهم، وبمواردهم، وتقرر في مصيرهم، في ظروف غياب الإجماعات الوطنية والمؤسسات التمثيلية، التي تشارك في صنع القرارات، وصوغ الخيارات، وتعكس رأي غالبية المجتمع، مع فصائل أضحت جامدة ومفوتة، ولم تعد تضيف شيئاً.

المهم أن الحديث عن المخاطر والتحديات التي يواجهها شعب فلسطين وحركته الوطنية تستدعي بداية الحديث عن البديل، لكن تفحص الواقع، والمعطيات المحيطة، يبين أن القصة ليست على تلك السهولة، وأن الفلسطينيين غير متمكنين من أحوالهم تماماً، إلى الدرجة التي يستطيعون فيها تغيير خياراتهم، أو تغيير كياناتهم السياسية. وفي الحقيقة فإن الوضع الفلسطيني في غاية الصعوبة والتعقيد، والأهم أنه بالغ الاكتشاف إزاء المداخلات الخارجية، العربية والإقليمية والدولية، ما يحد من القدرة على التغيير أو التجديد، إن لم يجعل منهما أمراً مستحيلًا، ويمكن

الحديث هنا عن عدة أسباب، أهمها: أولاً، وجود طبقة سياسية متماسكة في المنظمة والسلطة والفصائل، تسيطر على مجمل موارد ومفاصل ومحركات العمل الفلسطيني، وهي بدورها تستند إلى قاعدة شعبية واسعة، تتكون من

ماجد كيالي
كاتب وسياسي فلسطيني

حتى الآن لم أقع على أي نص سياسي فلسطيني يجب حقا على الأسئلة التي تطرحها التحديات أو المخاطر أو المشكلات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، فما وقع عليه، وهو كثير جداً، مجرد توصيات وتحليلات، لا أكثر، مع التقدير لكل من حاول وكتب، أما الإجابة على سؤال: ما العمل؟ فكانت فقيرة جداً، أو أتت على شكل رغبات أو شعارات أو عموميات. ما بلغت الانتباه، أيضاً، أن معظم محاولات الإجابة على السؤال الشهير "للبنيني"، "ما العمل؟" أتت متشابهة في كل الأحوال، كرد على الانقسام أو على خطة ترامب "صفقة القرن" أو على خطة الضم لنتنياهو أو على خطوة التطبيع، وهي للأسف تأتي مكررة بين محلل وآخر، ومتقف وآخر، ومفكر وآخر، وإن بتلاوين مختلفة، وعلى الأغلب فهي تأتي على شكل وصفات "رشيديتات" صيدلانية، والأهم إنها تصف ذات الدواء لكل داء، فالدواء الأحمر للجروح، والأسبيرينو للتطهير، والأسبرين للأوجاع.

المشكلة أن هذه ليست المرة، أو المرحلة، الأولى التي يحصل فيها ذلك، بل إن ذلك يستمر نتيجة عدة عوامل، أهمها: أولاً، عدم مساهلة التجربة الوطنية الفلسطينية، في المراحل السابقة، في الأردن ولبنان والضفة وغزة، وأيضاً في ما يتعلق بعدم المساهلة في شأن بناء المنظمة أو السلطة، وعدم مراجعة خيارات المقاومة المسلحة والمفاوضة والانتفاضة، أو خيار التحرير أو التسوية، مع كل التقدير للتضحيات المبذولة، والإنجازات المتحققة، إذ ولا مرة تم إخضاع التجربة الوطنية الفلسطينية للحصص والمراجعة والنقد، رغم أننا نتحدث عن تجربة عمرها 55 عاماً.

ثانياً، يحصل ذلك بسبب افتقاد الفلسطينيين لمراكز صنع القرار، وافتقارهم للكوادر والهيئات التشريعية التمثيلية الجامعية، في ظل سيادة نمط القيادة الفردية، أو في ظل استئثار جماعة أو ما طبقة سياسية ما بتقرير

التطبيع، الثمن وشرف القول

لقد بات الثمن هو كفة الميزان الأخرى، التي يتعين على إسرائيل أن تدفع عن التنازل، وأن تكف عن الدفاع بالاكتماف من أجل مصافحة زعيم عربي في ممر من ممرات الأمم المتحدة. الآن، أنت ضد التطبيع أم ضد الثمن؟ هل كانت السلطة الفلسطينية تريد مشروع ضم المزيد من الأراضي في الضفة الغربية وغور الأردن، أن يبضي حقيقة، هي التي أوقفت الانهيار. أن تكون شكوراً، أو لا تكون، فهي ليست مشكلة، ولكن أن تتدد بمن أفتقد من الورطة، فهي مشكلة أخلاقية حقا، "سبب" من السياسة. لأن ما تفعله لا علاقة له بالسياسة أصلاً. أما التطبيع نفسه، فالحقيقة هي أن السلطة الفلسطينية رائدة وقائدة وصاحبة اليد الطولى فيه، وإنما من أجل ثمن أيضاً. ولا أحد بين الدول العربية التي دفعت ثمن الحروب والتضحيات الجمة من أجل تحرير فلسطين، هاجمها على ذلك، لا من حيث المبدأ، ولا من حيث الثمن.

وما قدسات. لأن كل استدعاء لها سوف يبدو فارغاً، وبلا ضمير. السعودية لم تنتقد موقف الإمارات على الإطلاق، وهي الحليف الأرب. شيء مفت. بل حرصت على أن تظهر تفهماً ليس لدوافعها فحسب، بل للنهج نفسه أيضاً. وكذلك كان موقف كل الدول العربية الأخرى. بالمعنى الاستراتيجي، فإن إسرائيل، تخلت عن ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية لكي يبقى ما تحدد في اتفاقات أوسلو من دون انتهاك، ومن دون أن يعقبه دمار كل شيء.

والتطبيع الذي يتم مقابل ثمن، هو الجزء الأخر من المعادلة دائماً، وهو ما تأكد بين كل الذين "تطبعوا" علاقاتهم مع إسرائيل. إذن، عندما تهدر بالهجوم على الإمارات، دون سواها، أفانت تهاجم التطبيع أم أنك تهاجم الثمن؟ مهاجمة تطبيع تقوم به أي دولة عربية، يتطلب انساقاً، في نطاق شرف القول، مع كل تطبيع آخر. بمعنى أن تهاجمه كله من دون استثناء، من ناحية المبدأ. لأنه يصيب بالضرر استراتيجياً ما، تتبناها. أما إذا لم يكن ذلك كذلك، وأما ألا تكون لديك استراتيجية واضحة من الأساس، فالأمر سوف يعني أن الثمن لم يعجبك. وأنت لست ضد التطبيع من حيث المبدأ، وإنما ضد ما يمكن الحصول عليه من بعده.

التهجم الشرس على الإمارات، يعني أحد هذين الاتيين: فهو إما أنك ضد المبدأ، وإما أنك ضد الثمن. ولو أن شرف القول هو الحاكم، فإن على صاحبه، إما أن يندد بالتطبيع كله، بما في ذلك التطبيع المصري والأردني، وإما أن يجادل في الثمن. بمعنى أن يقول إنه كان يريد أن يحصل على بطيختين بدلا من واحدة. وفي هذه الحال، فإن القصة لن تعود، ولا بأي شكل من الأشكال، قصة مبادئ

علي الصراف
كاتب عراقي

ما من دولة عربية، تطبعت أم لم تطبع مع إسرائيل، أنكرت على الفلسطينيين حقوقهم، أو تخلت عنها، أو أعلنت نفسها مغاوضاً بالنيابة عنهم، أو حتى قصت التزاماتها التضامنية، السياسية والمادية، معهم. هذه حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها، حتى ولو كان أحق. لأنه ما من وقائع، على الإطلاق، تدل على شيء آخر.

والتطبيع الذي يتم مقابل ثمن، هو الجزء الأخر من المعادلة دائماً، وهو ما تأكد بين كل الذين "تطبعوا" علاقاتهم مع إسرائيل. إذن، عندما تهدر بالهجوم على الإمارات، دون سواها، أفانت تهاجم التطبيع أم أنك تهاجم الثمن؟ مهاجمة تطبيع تقوم به أي دولة عربية، يتطلب انساقاً، في نطاق شرف القول، مع كل تطبيع آخر. بمعنى أن تهاجمه كله من دون استثناء، من ناحية المبدأ. لأنه يصيب بالضرر استراتيجياً ما، تتبناها. أما إذا لم يكن ذلك كذلك، وأما ألا تكون لديك استراتيجية واضحة من الأساس، فالأمر سوف يعني أن الثمن لم يعجبك. وأنت لست ضد التطبيع من حيث المبدأ، وإنما ضد ما يمكن الحصول عليه من بعده.

التهجم الشرس على الإمارات، يعني أحد هذين الاتيين: فهو إما أنك ضد المبدأ، وإما أنك ضد الثمن. ولو أن شرف القول هو الحاكم، فإن على صاحبه، إما أن يندد بالتطبيع كله، بما في ذلك التطبيع المصري والأردني، وإما أن يجادل في الثمن. بمعنى أن يقول إنه كان يريد أن يحصل على بطيختين بدلا من واحدة. وفي هذه الحال، فإن القصة لن تعود، ولا بأي شكل من الأشكال، قصة مبادئ

هل تواجه «لحظة الخليج» مفترق طرق

بن علوي، وتسمية وزير خارجية في السلطة لأول مرة هو بدر البوسعيدي، الأمر الذي فسّر وكأنه رغبة في خلق نهج جديد أمام واقع متغير يقتضي من الاستجابات القديمة. كما أن التغييرات الجديدة في وزارة المالية والمؤسسات الاقتصادية تعكس ضرورة اتخاذ إجراءات مهمة لمواجهة المصاعب المالية التي تولدت مع تراجع أسعار النفط.

قطر وحدها تعاني حيرة في تثبيت شكل نهائي وتمتاسك سياستها، خصوصاً الزمنية مع جيرانها، اضطرتها إلى أن ترهن مشاريع استقطاب إقليمية، وتصاغرته أحلامها إلى درجة أصبحت معها محض ترس في آلة ما تتبناه كل من طهران وأنقرة من مشاريع التوسع المكلفة اقتصادياً وأخلاقياً، وتحتم على الدوحة أن تدفع ثمن ارتباطها بتلك المشاريع، دون أن يعود ذلك عليها بأي مكاسب، سوى حق المحيط الطبيعي لها ونفقة شعوب مكلومة، شاركت سياسات قطر وسلوكها في تفخيخ مستقبلها باجندة أيديولوجية ساقط للمنطقة ويلات الخراب والفوضى.

لم يبذ الخليج دائماً ككتلة واحدة في خياراته، بل أبقى على درجة ما من المرونة في تبني خيارات مختلفة، واستمر ذلك مع عدم تطوير مجلس دولة للتعاون إلى مرحلة اتحادية متكاملة، لكنه دائماً ما يتجاوز هذه التباينات التكتيكية ويلتزم أمام الخيارات الكبرى، التي لا يصح وصفها بالاستراتيجية، لكن تلك التي تحافظ على الحد الأدنى من إمكانية وصفه بتكتل أو إقليم.

سنتقلها الخطوة إلى مستوى جديد في الدبلوماسية الدولية، وستطور نوافذها الاقتصادية التي ستشكل ربما الحيز الأكبر من هذا الاتفاق الجريء، وقد تباينت مواقف دول الخليج بين مؤيدة وداعمة وأخرى اختارت عدم التعليق أو إبداء موقف.

الكويت تواجه مخاضاً صعباً فرضته أزمة كورونا في شقها الاقتصادي، وتبعات انفجار بعض الملفات المؤجلة في وقت متزامن، الأمر الذي اضطر نائب أمير الدولة الشيخ نواف الأحمد إلى الظهور وتطبيق مخاوف الكويتيين، داعياً السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى التحرك "لتصحيح المسار".

وستدفع هذه المواجهة المفتوحة إلى الكثير من الملفات لانكفاء كويتية قد تؤثر على مساعيها في تحقيق اختراق في ملف أزمة قطر، ومحاولة إنعاش واجبات مجلس التعاون في أدواره السياسية، بعد أن حافظ على درجة معقولة من التعاون والتواصل في أدواره الفنية واللوجستية، كما ظهر خلال أزمة كورونا.

عمر علي البدوي
صحافي سعودي

إذا كانت لما بات يعرف بالحلقة الخليجية ثمرات ومكاسب إيجابية، فإن لذلك ثمنًا، يرتفع ويتقصر حسب ما يقتضيه الموقف، كل دول الخليج تقريباً تعيش على صفيح ساخن، جملة من التحولات والاستحقاقات الداخلية وإعادة هندسة انصافها بالخراج، تفرض مواجهة تحديات للحفاظ على مكاسبها الماضية وعبور المرحلة الصعبة والشاقة التي تخيم على المنطقة.

تعمل الرياض على اختراق الواقع بمشروعها الإصلاحية الكبرى، القرارات الاقتصادية الجريئة التي اتخذتها تتفوق بحر من المخاطر والتحديات، سيكون لنجاح السعودية في إرساء مشروعها وتحقيق النجاح الذي تصر عليه أثر عميق في تعزيز موقع الخليج، وتمكين لحظته من إثبات جدواها من عدمه، ولذا فإن الرياض تقود قاطرة المنطقة أثناء سيرها الحديث إلى حيث تشير رؤيتها الكبيرة، رغم أن التحديات التي تعترض الطريق ومشاريع اللابعين الإقليميين في إطار منافستهم المحمومة للفوز بورقة تشكيل المنطقة والتأثير في مصيرها.

من جهتها، تعيش دولة الإمارات مرحلة جديدة بعد قرارها مباشرة العلاقات الثنائية الكاملة مع إسرائيل،

